

دور سياسات سوق العمل النشطة في الحد من البطالة في تونس

The Role of Active Labor Market Policies in Reducing Unemployment in Tunisia

عيسى نجاة

بن لوكيل رمضان

حيمر صارة *

جامعة الجزائر 3، الجزائر

جامعة الجزائر 3، الجزائر

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية،



جامعة الجزائر 3، الجزائر

himrinadjet@gmail.com

benloukilchouhab@hotmail.com

himeur.sarra@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ القبول: 2024/10/10

تاريخ الاستلام: 2024/07/06

Abstract:

This study aims to evaluate the role of active labor market policies in addressing unemployment in Tunisia. The findings indicate a widening gap between labor supply and demand, along with an increasing mismatch between training programs and the needs of the national production system. Additionally, the contribution of active employment programs to overall employment remains limited compared to the substantial financial resources allocated to them. This has resulted in rigidity and inefficiency at the strategic level in responding to ongoing changes. Therefore, labor market reforms have become essential to enhance workforce integration, create job opportunities, and absorb the growing number of young university graduates entering the labor market.

Keywords: unemployment; employment; training; active labor market policies

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور سياسات سوق العمل النشطة في الحد من البطالة في تونس. وقد خلصنا إلى أن الفجوة بين العرض والطلب على اليد العاملة آخذة في الاتساع، كما أن التفاوت بين التدريب واحتياجات نظام الإنتاج الوطني في تزايد. بالإضافة إلى ذلك، تظل مساهمة برامج التشغيل النشطة في إجمالي التشغيل ضعيفة مقارنة بالتمويلات الكبيرة المخصصة لها، مما يؤدي إلى ضعف المرونة والكفاءة على المستوى الاستراتيجي في مواجهة التغيرات الحاصلة. وبالتالي، أصبح من الضروري إصلاح سوق العمل لتعزيز الاندماج في الحياة المهنية، وخلق فرص عمل جديدة، واستيعاب العدد المتزايد من الخريجين الشباب في سوق العمل. كلمات مفتاحية: بطالة؛ برامج التشغيل؛ تشغيل؛ تدريب.

JEL Classification Codes : J45; J21; J64

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

يشكل حل مشكلة البطالة أكبر التحديات التنموية التي تواجه الدول العربية، وذلك لكون "معدلات البطالة فيها هي الأعلى في العالم، ولأن قوة العمل العربية تنمو بمعدل أسرع مقارنة بأقاليم العالم الأخرى" (صندوق النقد العربي، 2008، صفحة 187) ما يتطلب إيجاد حلول سريعة وفعالة لمشكلة البطالة فيها من خلال انتهاز سياسات تستهدف التدخل المباشر في سوق العمل، والتي تعتمد على تنفيذ برامج التشغيل لتعزيز فرص التشغيل وتخفيض معدلات البطالة، ولأجل ذلك قامت تونس بتدخلات مختلفة لتنشط سوق العمل من خلال سياسات التشغيل، التي تعد من مكونات السياسة التنموية وهي محفز للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فمنذ الستينات استندت هذه السياسة على تسريع وتيرة النمو والاستثمار، وتواصلت حتى منتصف الثمانينات حيث بقيت سياسة التشغيل تسير في سياق تهيمن عليه التدخلات العامة، وارتكزت بشكل أساسي على الطلب على اليد العاملة واستندت سياسة التشغيل بعد ذلك على ثلاثة أسس وهي مرونة العمل وتنظيم سوق العمل وخلق فرص العمل الدائمة" (ben amour, 2011, p. 35)، إلا أن التغير في هيكل القوى العاملة، وظهور نوع جديد من البطالة النوعية، دفعت الحكومة إلى إتباع نقاط تحول جديدة في سياسات التشغيل النشطة، على أساس تشجيع المبادرة الخاصة وزيادة الأعمال، وكذلك دعم تدريب وتأهيل الشباب لتعزيز قابلية التوظيف، وتطوير العديد من سياسات سوق العمل النشطة. وخصصت الحكومة التونسية موارد مالية كبيرة لتحقيق ذلك، ومن هذا المنطلق نطرح إشكالية ورقتنا البحثية على نحو التالي:

ما مدى قدرة برامج سوق العمل النشطة في تونس على امتصاص البطالة؟

وللإحاطة بالموضوع، والوصول إلى إجابة على مشكلة الورقة البحثية، فقد انطلقنا من الإجابة المؤقتة بطرح فرضيتنا التالية:

-توجد علاقة عكسية بين مناصب العمل المستحدثة عن طريق برامج التشغيل النشطة ومعدلات البطالة في تونس.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الورقة البحثية لإيجاد حلول للمشكلة البطالة في تونس من خلال تحليل وتقييم البيانات الإحصائية المتوفرة خلال فترة الدراسة.

منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الورقة البحثية على المنهج الاستقرائي الذي يستخدم أدوات الوصف والتحليل، ومن هذا من خلال جمع المعلومات والبيانات ووصفها وتحليلها لاستقراء النتائج المتعلقة بمشكلة الدراسة.

الدراسات السابقة: لنصل لتحديد دور آليات التشغيل ومدى فعاليتها في تخفيف من ظاهرة البطالة في تونس نلقي الضوء على أهداف ونتائج بعض الدراسات التي اخترناها بالنظر إلى علاقتها بموضوع الورقة البحثية:

دراسة (زايدي، 2017) بعنوان سياسات التشغيل في الجزائر. هدفت الدراسة إلى تحديد فعالية السياسات المسطرة في الجزائر للحد من مشكلة البطالة ولكن افتقار المقال إلى الدراسة الكمية أو التحليلية جعل صعوبة الوصول إلى تحديد مستوى فعالية البرامج المسطرة من الدولة للتخفيف من مؤشر البطالة في الجزائر وعليه نستطيع القول أن الورقة البحثية المقدمة من الباحثة تحتاج إلى أدوات تحليلها واستخرج نتائج ومقارنتها بفرضية الموضوع في الورقة البحثية.

دراسة (بوسنينة، 2021) بعنوان بطالة الشباب وإشكالية التشغيل في تونس، حاول الباحث الإجابة على الإشكالية التي تبحث إشكالية بطالة الشباب وصعوبات الشغل في تونس وتوصلت الدراسة إلى أن أزمة البطالة الشباب في تونس متعددة الجوانب والأبعاد وهي مرتبطة أساسا بالتنمية الاقتصادية والبشرية ولكن لم تحدد بدقة الأسباب الجوهرية لتفاقم مشكل البطالة في تونس وعليه يمكن إعادة صياغة إشكالية المقالة واستخدام أدوات كمية أو تحليلية للوصول لنتائج تحدم مستوى المقال المقدم.

1- واقع سياسات سوق العمل النشطة المطبقة في تونس:

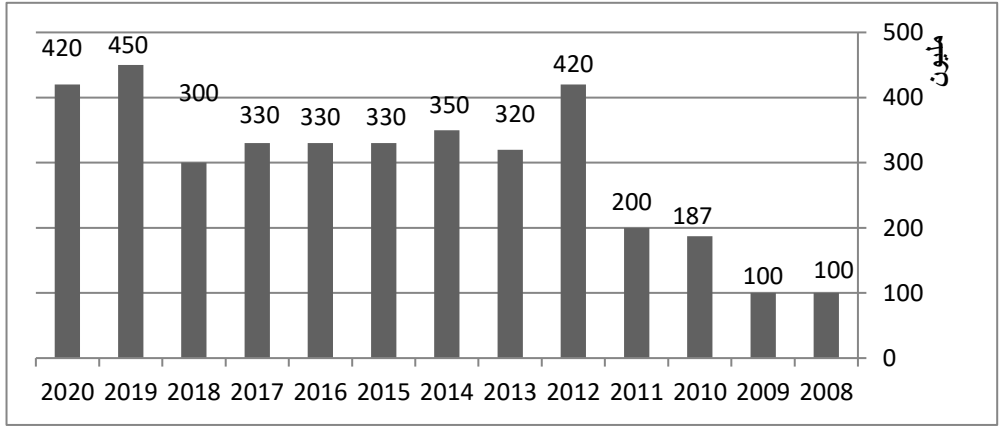
اختلفت تونس دائما تطوير الجانب النشط بدلا من الجانب الخامل من سياسات التشغيل (Bougazala, 2019)، وتعد سياسات التشغيل النشطة هي الأداة الرئيسية لتدخل السلطات العامة لمساعدة العاطلين عن العمل، والتي تصنف إلى نوعين هما:

- برامج دعم جانب عرض اليد العاملة، والتي تهدف إلى تطوير مهارات القوة العاملة تحسين إنتاجية الباحثين عن العمل وقابليتهم للتوظيف من خلال التدريب من أجل التشغيل لضمان فرص عمل دائمة إضافة إلى تسجيل الباحثين عن العمل ومساعدتهم على البحث عن العمل وتقديم خدمات التوجيه المهني للباحثين عن العمل وخدمات الوساطة لأرباب العمل.
- برامج داعمة لجانب الطلب على اليد العاملة وتعمل على تحفيز الطلب على العمالة وتسهيل إنشاء الوظائف تتضمن دعم الأجور والوظائف، والأشغال العامة، وإنشاء مشاريع مصغرة (صندوق النقد العربي، 2008).

1.1. تمويل برامج التشغيل في تونس 2008-2020: لتعزيز التوظيف في إطار سياسات سوق العمل النشطة تم اعتماد موارد مالية كبيرة لتمويل برامج التشغيل وبلغت الميزانية السنوية المخصصة لتلك البرامج 100 مليون دينار تونسي عامي 2008 و 2009 وكانت الاعتماد المحول للصندوق ضعيفا في بادئ

الأمر (يوربو و بوداقي، 2010) ثم ارتفعت سنة 2010 إلى 187 مليون دينار تونسي واستمر الرقم في الارتفاع طيلة الفترة ووصل إلى 450 مليون دينار سنة 2019. وهذا ما يوضحه الشكل 01:

الشكل رقم (01): تمويل برامج التشغيل في تونس 2008-2020



المرجع: من إعداد الباحثين استنادا لمعطيات الإحصائية للتقارير السنوية حول مشروع ميزانية الدولة لتونس للسنوات 2008-2020

2-1 عرض لبرامج سوق العمل النشطة في تونس: قامت تونس بمعالجة مشكلة البطالة التي تعتبر مشكلة مزمنة ومتنامية بين الشباب، وخاصة بين الخريجين الجامعيين و الإناث من خلال تطوير برامج سوق العمل النشطة بما يتلاءم والاحتياجات التي تملها الأوضاع الاقتصادية، وأطلقت الحكومة التونسية استراتيجية تشغيل تكون أفقية وجامعة وشاملة تهدف إلى إحداث ملائمة بين احتياجات سوق العمل من كفاءات ومهارات وتوفير مناصب عمل تستجيب لحاجات المؤسسات الاقتصادية وتقوم على مبدأ العمل اللائق (رمضان، 2020، صفحة 411)، تم تجسد أهدافها من خلال مجموعة من البرامج تعنى بتشغيل جميع الفئات الاجتماعية، نذكرها فيما يلي:

أ- برامج ترقية العمل المأجور في تونس: تعمل برامج التشغيل المدعمة على تحسين قابلية توظيف الشباب خاصة الذين لا يملكون خبرة عمل سابقة نذكر أهمها:

- عقد الإعداد للحياة المهنية SIVP: يعد من البرامج الأولى المطبقة في تونس، تم تنفيذه سنة 1987. يهدف للاستجابة لحاجيات المؤسسات من الكفاءات، وتيسير إدماج طالبي الشغل وتأهيلهم بما يتلاءم ومتطلبات احتياجات التشغيل. يستهدف طالبي العمل لأول مرة حاملي شهادة تعليم العالي، وحاملي

شهادات تقني سامي أو شهادة معادلة. يستفيد المشاركون من عقود مدتها 12 شهرا. (Redjeb & Ghobentini, 2005, p. 9).

- برنامج الخدمة المدنية التطوعية SCV: تم تنفيذ البرنامج سنة 2010، لمراعات خصوصيات المناطق الداخلية. يهدف لإعطاء فرصة لطالبي الشغل لأول مرة من حاملي شهادات التعليم العالي، للقيام بنشاط يمكنهم من تطوير قدرتهم وكفاءاتهم، واكتساب سلوكيات مهنية خاصة في مجالات التواصل والعمل الجماعي. (Samia, 2014).

- عقد إدماج حاملي شهادات التعليم العالي (CIDES): من أجل دعم تشغيل حاملي شهادات التعليم العالي، اعتمدت تونس عقداً جديداً يعنى فقط بتوظيف الخريجين الجامعيين الذين تجاوزت فترة بطالتهم السنتين. يُبرم عقد مدته سنة على أساس مخطط للتأهيل حسب نوع الوظيفة، ويستفيد طالب العمل من منحة شهرية قدرها 150 دينار تونسي. كما تتعهد المؤسسة بتوظيف المستفيد من هذا العقد (الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، 2017).

- عقد التأهيل والإدماج المهني: من أجل تخفيف البطالة بين الفئات الاجتماعية التي لا تملك مؤهلاً علمياً، أطلقت الحكومة التونسية برنامج التأهيل والإدماج المهني. هو عقد موجه لغير حاملي شهادات التعليم العالي، مدته سنة غير قابلة للتجديد. وتتكفل الدولة بمنح المستفيد منحة شهرية، على أن تقوم المؤسسة بالالتزام بتوظيفه بعد انتهاء مدة تدريبه. يهدف البرنامج إلى تمكين طالب الشغل من اكتساب مؤهلات مهنية تتوافق مع متطلبات عرض الشغل، الذي تقدمت به مؤسسة خاصة وتعذرت الاستجابة له، وذلك لدعم توفر اليد العاملة المطلوبة في سوق العمل. (الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، 2016).

- عقد الإدماج في الحياة النشيطة: يهدف إعادة تأهيل من فقدوا مناصب عملهم حسب احتياجات مؤسسات القطاع الخاص.

- عقود الكرامة: عقود الكرامة: يهدف برنامج عقد الكرامة إلى تشجيع المؤسسات الخاصة على توظيف حاملي شهادات التعليم العالي لأول مرة، الذين لا تقل فترة بطالتهم عن السنتين من حصولهم على آخر شهادة. كما يستفيد الأفراد من عقد عمل مدته سنتان، وتتكفل الدولة بجزء من الأجر الذي يدفعه الموظف من قبل المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، يتكفل الصندوق الوطني للتشغيل بمساهمة الأجراء في النظام القانوني للضمان الاجتماعي. (الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، 2020).

ب- برامج تشجيع المبادرات الفردية وإنشاء المؤسسات: هناك حاجة ملحة لتطوير التدريب من خلال إدراج برامج تنمية روح المقاوالاتي، لتقوية المهارات من أجل إنشاء استثمار خاص. وتعددت البرامج التي تدعم الاستثمار الذاتي وإنشاء المؤسسات الخاصة في تونس، مثل برنامج باعثي المؤسسات الصغرى

(PAPPE)، الذي يهدف إلى مساندة الراغبين في بعث مشاريع صغرى خلال مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم. يساعد البرنامج المشاركين على إيجاد فكرة المشروع، ووضع مخطط الأعمال، والبحث عن التمويل، وتمويل المشروع، والتكوين. كما يرافق البرنامج الباعثين خلال السنة الأولى والثانية من التركيز الفعلي على المشروع. إضافة إلى ذلك، يتكفل البرنامج بجزء من مقابل الخدمات الموكلة للهيكل العمومية التي تسديها المؤسسة الصغرى لمدة لا تتعدى 3 سنوات. ويشمل أيضاً إجراء تربصات تطبيقية بالمؤسسات الاقتصادية. (Samia, 2014).

2- تقييم أثر سياسات سوق العمل النشطة في تونس على معدلات البطالة خلال الفترة 2008-2020

بعد أن تعرفنا على مختلف برامج التشغيل التي اعتمدتها تونس لتخفيف معدلات البطالة،

سنتناول في هذا الجزء مدى مساهمة هذه البرامج في التشغيل خلال الفترة 2008-2020.

1.2 مساهمة برامج ترقية العمل المأجور في التشغيل خلال الفترة 2008-2020

يوضح الجدول رقم 1، حجم مساهمة برامج التشغيل بأجر خلال هذه الفترة في التشغيل بالنظر لحجم طلبات التشغيل وعدد مناصب العمل المستحدثة من خلال هذه البرامج خلال نفس الفترة.

الجدول 1: مساهمة برامج التشغيل بأجر في التشغيل خلال الفترة 2008-2020

البرامج	2008	2010	2012	2014
الإعداد للحياة المهنية	21605	28172	34219	43401
إدماج حاملي شهادات التعليم العالي	-	3996	276	120
التأهيل والإدماج المهني	-	34954	40458	3670
إعادة الإدماج في الحياة النشيطة	-	750	359	482
الخدمة المدنية التطوعية	-	6719	22688	14966
مناصب العمل المستحدثة	21605	74591	98000	62639
طلبات التشغيل	565907	604327	735933	619969
المساهمة في التشغيل (%)	3,82%	12%	13%	10%
البرامج	2015	2017	2019	2020
الإعداد للحياة المهنية	-	-	44232	-
إعداد للحياة المهنية	40748	58799	35045	98551
إدماج حاملي الشهادات الجامعية	143	104	75	-
التأهيل والإدماج المهني	30678	39881	30630	-
إعادة الإدماج في الحياة النشيطة	384	161	40	-
الخدمة المدنية التطوعية	16269	22856	20856	16235
فرص العمل المتاحة	88222	121801	130878	114786
طلبات التشغيل	701676	657543	582074	488028
المساهمة في التشغيل (%)	13%	19%	22%	24%

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للتقارير السنوية لنشاط الوكالة الوطنية للعمل المستقل للفترة 2016-2020

نلاحظ أن تعداد مناصب العمل المحدثة سنوياً في إطار برامج التوظيف باجر في تزايد خلال الفترة، إذ بلغ في بادئ الأمر 21605 منصب عمل وصل إلى 130878 منصب سنة 2019، وتراجع خلال سنة 2014 إلى 62 ألف منصب عمل نتيجة لأثار الأزمة السياسية التونسية، وتراجعت سنة 2020 إلى 114 ألف منصب عمل نتيجة لأثار الأزمة الصحية العالمية كوفيد على الاقتصاد التونسي. كما أن عدد المناصب المحدثة اقل بكثير مقارنة بمجموع طلبات التشغيل خلال الفترة بـ 21 مرة، حيث بلغت نسبة تغطية برامج التشغيل 3,82% سنة 2008 وواصلت ارتفاعها حيث بلغت 12,57% سنة 2015، و24% سنة 2020.

وتبين البيانات الإحصائية التفصيلية أن برنامج الإعداد للحياة المهنية CIVP والذي بدأ تطبيقه سنة 2019 هو من أكثر البرامج التي وفرت مناصب عمل، بـ 98 ألف منصب عمل خلال سنة 2020، ويأتي في المرتبة الثانية عقد الإعداد للحياة المهنية SIVP والذي تزايدت نسبة مساهمته من 21 ألف منصب عمل سنة 2008 إلى 61 ألف سنة 2018 كما تراجعت مساهمته سنة 2019 إلى 44 ألف منصب عمل وهي آخر سنة للعمل بهذا النوع من العقود.

ويتبين تناقص في عدد الوظائف التي وفرتها عقود إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتي أنشأت سنة 2009 من ألفي منصب عمل إلى 75 ألف منصب سنة 2019 وهو تاريخ نهاية هذا العقد، كذلك الأمر بالنسبة لعقود الإدماج في الحياة النشطة والتي كانت مساهمتها ضعيفة جداً وفي تراجع حيث بلغت 223 منصب عند بداية البرنامج وتوقفت عند 40 منصب سنة توقف البرنامج 2019، فيما نلاحظ أن عقود الخدمة المدنية التطوعية تزايدت منذ بداية البرنامج سنة 2009 بـ حوالي 6 آلاف منصب عمل لتبلغ ذروتها سنة 2016 بـ 16 ألف منصب عمل وساهمت عقود التأهيل والإدماج المهني CAIP بنسب كبيرة في التشغيل حيث بلغت 16 ألف منصب عمل سنة 2019 وتزايدت مساهمتها إلى غاية 40 ألف سنة 2012 ثم تراجعت إلى أدنى نسبة سنة 2014 بـ 3 آلاف منصب وعادت للارتفاع إلى 20 ألف منصب سنة 2019 تاريخ نهاية التعامل بهذه العقود. كما نلاحظ أن عقود الكرامة ومنذ بداية العمل بها كانت مساهمتها كبيرة في التشغيل حيث بلغت 16 ألف منصب عند نشأتها وتراجعت إلى 7 آلاف سنة 2020.

2.2 مساهمة برامج تشجيع المبادرات الفردية للمقاولة في التشغيل خلال الفترة 2008-2020

كان للمتابعة التي أولتها البرامج لتدريب المستفيدين لإنشاء مشاريعهم الأثر الإيجابي، وساعدت الشباب كثيراً في دخول سوق العمل. وفيما يلي بيانات إحصائية تبين عدد المستفيدين من برامج التدريب التي تشجع على إنشاء مشاريع خاصة، وكذا عدد الأفراد الذين استطاعوا تكوين فكرة مشروع وطرحها على الوكالة الوطنية للعمل المستقل، وعدد الذين قبلت مشاريعهم وتم تمويلها.

الجدول رقم 3: إجمالي برامج تشجيع المبادرات الفردية للمقابلة خلال الفترة 2008-2020

البرامج	2008	2010	2011	2014
مرافقة المؤسسات الصغرى	0	15535	11709	12896
بعث المؤسسات وتكوين الباعثين	6230	7570	6209	6140
انشأ مشروعك	676	630	290	0
طريقة تصرف امثل في مؤسستك	585	545	460	437
البحث النشط عن الأفكار	1751	2623	1493	2273
تربص وإعداد تأهيل لبعث المؤسسة	1099	840	650	656
المستفيدون من برامج التدريب	10341	27743	20811	22402
المشاريع المدروسة	14627	13360	9173	10936
المشاريع الممولة	7122	6793	3527	3564
نسب المشاريع الممولة(%)	49%	51%	38%	33%
السنوات	2015	2017	2018	2020
مرافقة المؤسسات الصغرى	13196	13592	13219	7135
بعث المؤسسات وتكوين الباعثين	6217	5786	5236	2435
انشأ مشروعك	0	57	49	20
طريقة تصرف امثل في مؤسستك	370	779	295	342
البحث النشط عن الأفكار	2669	3080	3234	1529
تربص وإعداد وتأهيل لبعث المؤسسة	408	241	212	112
مجموع المستفيدين	22860	23535	22245	11573
المشاريع المدروسة	8578	9715	8679	5260
المشاريع الممولة	4647	3755	2462	2500
نسبة المشاريع الممولة(%)	54%	39%	28%	48%

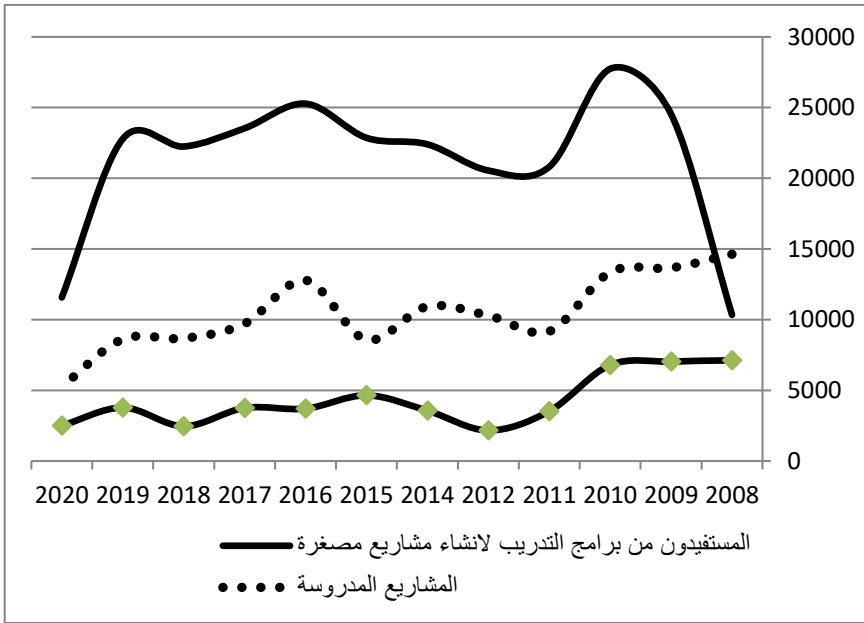
المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للتقارير السنوية لنشاط الوكالة الوطنية للعمل المستقل للفترة 2016-2020

يبين الشكل رقم 3 عدد المستفيدين من برامج التدريب لإنشاء مؤسساتهم الخاصة، مقارنة بعدد الذين يرغبون في إنشاء عملهم الخاص والذين تم قبول مشاريعهم الخاصة. ويظهر إجمالاً أن عدد المستفيدين من برامج التدريب كبير، ويمثل ضعف عدد المستفيدين من تمويل مشاريعهم. حيث أن عدد المستفيدين من برامج التدريب لإنشاء مشاريعهم المصغرة في تزايد، وبلغ نسبة 10.34 سنة 2008، وارتفعت النسبة بمعدل الضعف سنة 2016 إلى 25.27 متدرجاً. إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر، فتراجع الإقبال على برامج التدريب ليصل إلى 23,53% سنة 2017، وواصل تراجعها إلى 11,53% سنة 2020. وكان برنامج مرافقة المؤسسات الصغرى وبرنامج بعث المؤسسات وتكوين الباعثين من أكثر البرامج استقطاباً للمتدربين.

كما أن عدد الذين يقبلون على طرح مشاريعهم في تناقص، خاصة سنة 2011، حيث بلغ عدد المشاريع 9,173 مشروعًا. وبلغت أدنى نسبة سنة 2020 بـ 5,20% مشروعًا مدروسًا. بالمقابل، نلاحظ أن نسبة المشاريع الممولة خلال الفترة متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض، وبلغ متوسط المشاريع الممولة خلال الفترة 41%، أي أقل من نصف المشاريع. وسجلت أعلى نسبة سنة 2015 بـ 54 % من المشاريع الممولة، وأدنى نسبة سنة 2012 بـ 21%.

وهذا ما يوضحه أكثر المنحنى البياني الشكل رقم 2 :

الشكل رقم 2: إجمالي المستفيدين من برامج التدريب لإنشاء المؤسسات المصغرة مقارنة بإجمالي المشاريع المدروسة المقدمة والمولة خلال الفترة 2008-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، 2016)

(الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، 2020)

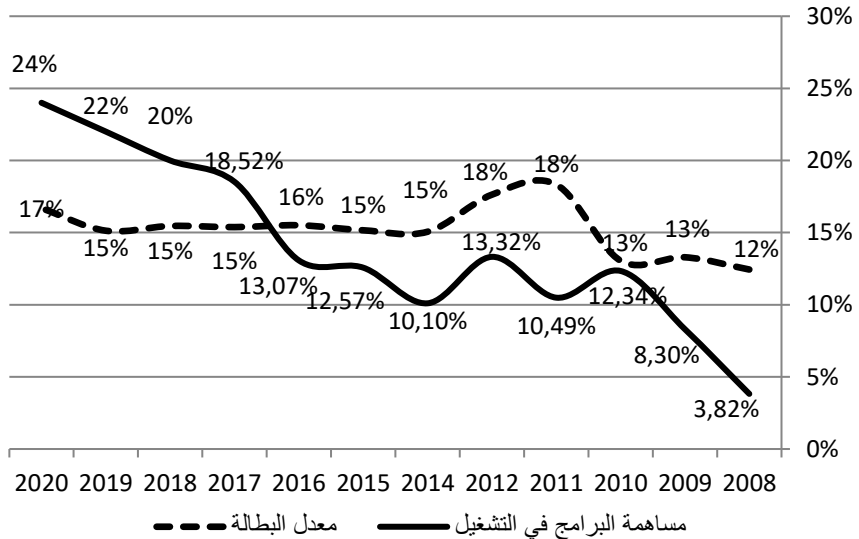
من أجل تحرير وتطوير قدرات مؤسسات القطاع الخاص، أعطت البرامج أهمية للقطاع الخاص في وضع سياسات ومساعدتها على الاستفادة لزيادة إنتاجية الاقتصاد الكلي ودفع مستويات التشغيل، من خلال تدعيم قدرات ومهارات الباعثين لإنشاء المؤسسات الصغيرة. كما تم تدعيم الفكر المقاوالاتي وتنميته وتطويره من خلال برامج التدريب المختلفة والمتنوعة. إلا أن الفجوة كبيرة جدًا بين عدد المستفيدين من برامج التدريب، وعدد الذين يستثمرون ما اكتسبوه من خلال هذه البرامج في إنشاء مؤسساتهم الصغيرة، وعدد الذين ينجحون ويستفيدون من التمويل لإطلاق مشاريعهم. وترجع هذه الفجوة بالدرجة الأولى إلى

النقص في روح المقاولاتي والمبادرة بين الشباب، إضافة إلى تأثر تمويل هذه المشاريع بالوضع الاقتصادي والمالي للبلاد.

3.2 أثر برامج التشغيل على معدلات البطالة في تونس خلال الفترة 2008-2020

تعد البطالة من المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلال اقتصادي واجتماعي ذي تأثير سلبي، وتمس مختلف الفئات الاجتماعية. وتبين المؤشرات الإحصائية لتطور معدلات البطالة أن تونس تواجه مستويات عالية من البطالة. فوفقاً لبيانات البنك الدولي، بلغ متوسط البطالة في تونس خلال الفترة 2008-2020 معدل 15%.

الشكل رقم 3: أثر برامج التشغيل على معدلات البطالة خلال ال فترة 2008-2020



المصدر: من إعداد الباحثين استناداً لمعطيات (المعهد الوطني للإحصاء، 2020) والمعطيات الإحصائية (البنك الدولي، 2021).
 قدر متوسط معدل التشغيل حسب برامج التشغيل النشطة خلال الفترة بـ 14.04%، كما أن مساهمة البرامج في التشغيل في تزايد، حيث كانت في بادي الأمر 3.82% سنة 2008 وارتفعت إلى 10.49% سنة 2011 وقابله زيادة في معدلات البطالة من 12% إلى 18% في نفس الفترة.
 بداية من 2014 تزايدت مساهمة برامج التشغيل النشطة في التوظيف حيث بلغت 10.10% وارتفعت إلى الضعف عام 2020 بـ 24%، فيما يقابله خلال نفس الفترة استقرار نوعاً ما في معدلات البطالة عند معدل 15% وتزايدت إلى 17% سنة 2020 تبعاً لأثار الجائحة كوفيد 19 على سوق العمل.
 ويرجع ارتفاع معدلات البطالة، رغم ارتفاع مساهمة برامج التشغيل، إلى ارتباط الأمر نسبياً بتباطؤ الطلب العالمي على الصادرات، الذي مس القطاعين الحرفي والزراعي التونسي، مما أدى لخسائر كبيرة في

قطاع الشغل فيها (داوود و المبارك، 2015) وقد أثر ذلك على معدلات النمو وعجز الدولة في توفير ما يكفي من الوظائف لامتصاص الأعداد الوافدة إلى سوق العمل. كما ساهمت ظروف عدم الاستقرار التي عرفتها المنطقة، من الثورة التونسية 2011 إلى الثورة الليبية 2011، في رجوع ما لا يقل عن 76 ألف تونسي كانوا يشتغلون في ليبيا. بالإضافة إلى ذلك، تتسم بيئة الأعمال بضعف حماية المستثمرين، بخاصة المحليين، بسبب غياب الشفافية ودولة القانون. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من محدودية الحصول على تمويل، وهو ما يحد من روح المبادرة ويقيد الاستثمار في القطاع الخاص، مما يعود سلباً على عملية خلق الوظائف. كما يشكو نمط النمو في تونس من الاعتماد الكبير على سوق واحدة وهي الاتحاد الأوروبي. إضافة إلى ذلك، تركز استراتيجية النمو على القطاعات المنخفضة المهارة، ذات يد عاملة منخفضة التكلفة، مثل قطاع النسيج وصناعة الملابس، والسياحة الموجهة لذوي الدخل المتوسط والضعيف. وهذه القطاعات، في مجملها، لا توفر فرص عمل كافية للوافدين إلى سوق العمل.

الخلاصة:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى معرفة مختلف آليات التشغيل النشطة المعتمدة في تونس لتخفيف معدلات البطالة، بالنظر إلى الأزمات الاقتصادية والسياسية والصحية المتزامنة وفترة الدراسة. وبعد عملية تحليل نتائج الدراسة، توصلنا إلى نفي فرضية الدراسة حول وجود علاقة عكسية بين مناصب العمل المستحدثة عن طريق برامج التشغيل النشطة ومعدلات البطالة على هذه البرامج. وبعد التطرق لتحليل برامج التشغيل في تونس، توصلنا إلى النتائج التالية:

- إشكالية التشغيل في تونس هي إشكالية هيكلية، مرتبطة أساساً بعدم قدرة الاقتصاد التونسي على خلق مواطن شغل بالعدد والنوع الكافيين، والفجوات متزايدة بين العرض والطلب على العمالة.
- لم تتمكن سياسات سوق العمل النشطة من الحد من تزايد معدلات البطالة، رغم تنوعها وحجم التمويل المخصص لها. وتزايد عدد مناصب العمل المحدثّة عن طريقها، إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع معدلات البطالة، منها نمو القوة العاملة، وتأثير الأزمات السياسية الوطنية، والأزمات السياسية لدول الجوار، وكذا الأزمة الصحية العالمية.
- القوة العاملة في سوق العمل لا تستفيد من مزايا سوق العمل على نحو متساوٍ. فاستهداف برامج سوق العمل يكون غالباً موجّهاً لفئة الباحثين عن العمل لأول مرة، دون بقية الفئات.
- طبقت الحكومة في تونس سياسات عمل لإدماج البطالين، من خلال منح إعانات التشغيل لتشجيع أصحاب المؤسسات الخاصة لتوظيفهم، إلا أنها تبقى حلولاً مؤقتة لمشكلة البطالة.
- برامج التدريب لإنشاء مؤسسات مصغرة تكاليفها عالية مقابل حجم مساهمتها الضعيفة في التشغيل.

وعلى ضوء ما سبق نقترح ما يلي:

- ضرورة التنوع الاقتصادي في تونس، مما يحقق ويحسن مصادر الدخل بشكل يجعل أسواق العمل تتأثر بمستوى الاقتصاد التونسي، وكذلك بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية. هذا ما حدث إبان أزمة كورونا.
- هناك حاجة لإصلاح سوق العمل في تونس، لتعزيز استيعاب العدد المتزايد للخريجين الجامعيين في سوق العمل، وتطوير خدمات التشغيل لتصبح أكثر فاعلية ومواءمة بين العرض والطلب. كما يجب الاستفادة من برامج التشغيل المدعومة وعدم ربطها بمدة محدودة.
- يجب أن يركز تمويل برامج التشغيل على مدى فاعليتها في تحقيق فرص العمل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتجسيد التنمية.
- ضرورة الرقابة المالية والإدارية الجيدة لمشاريع الاستثمار، لإيجاد حلول فعالة لمعالجة البطالة في تونس.

- تبني سياسات وبرامج أكثر فاعلية في مجال دعم المبادرات الفردية، وتنمية الفكر المقاوالت لإنشاء المؤسسات الخاصة، لرفع إيرادات الدولة.

المصادر والمراجع

البنك الدولي. قاعدة بيانات البنك الدولي bank.org

- المعهد الوطني للإحصاء. (2020). التقارير السنوية للتشغيل والبطالة. تونس: المعهد الوطني للإحصاء.
- الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل. (2016). التقرير السنوي للتشغيل ونشاط الوكالة. تونس: وزارة التكوين المهني والتشغيل .
- الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل. (2017). التقرير السنوي للتشغيل ونشاط الوكالة. تونس: وزارة التكوين المهني والتشغيل .
- الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل. (2020). التقرير السنوي للتشغيل ونشاط الوكالة. تونس: وزارة التكوين المهني والتشغيل .
- جمال بوريو، و عبد الرحمن بوداقي. (2010). الصندوق الوطني للتشغيل في تونس الطموحات والتحديات. مجلة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية.
- سعدية زايدى. (2017). سياسات التشغيل في الجزائر. (جامعة محمد بوضياف المسيلة، المحرر) مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، 7(13).

صندوق النقد العربي. (2008). التقرير العربي الموحد 2007. ابو ظبي: صندوق النقد العربي. تم الاسترداد من

[https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/annual-report-2007-](https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/annual-report-2007-arabic.pdf)

arabic.pdf

عادل بوسنيّة. (2021). بطالة الشباب وإشكالية التشغيل في تونس. الحوار المتوسطي، 12(1).

عبدالمجيد رمضان. (2020). سياسات تشغيل الشباب في الدول المغاربية : حالة تونس والمغرب. مجلة العلوم

الاجتماعية والانسانية، 21(2)، 430-409.

فتيحة داوود، و محمد المبارك. (2015). دراسة مقارنة حول اشكالية تشغيل الشباب حاملي الشهادات في دول

المغرب العربي". المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، 50(2).

Ben amour, m. (2011). Les Politiques Actives De L'emploi En Tunisie, Evolution Et Perspectives. Revue Européenne Du Droit Social, 2(11), 35.

Bougazala, m. (2019). Le Marché Du Travail Dynamiques - Conceptions Et Polyptique D'emploi En Tunisie. Dublin, Ireland : Fondation Européenne.

Redjeb, M., & Ghobentini, M. (2005). L'intermédiation Sur Le Marché Du Travail En Tunisie. Tunisie: Unité De Recherche Et Analyses Sur L'emploi.

Samia, Z. (2014). Programme Actifs Du Marché Du Travail En Tunisie,. Tunisie: Fondation Européenne Pour La Formation.

References

-Ben Amour, M. (2011). Active employment policies in Tunisia: Evolution and perspectives. European Journal of Social Law, 2(11), 35.

-Bougazala, M. (2019). The labor market dynamics: Conceptions and employment policy in Tunisia. European Foundation.

-Redjeb, M., & Ghobentini, M. (2005). Labor market intermediation in Tunisia. Research and Analysis Unit on Employment.

-Samia, Z. (2014). Active labor market programs in Tunisia. European Foundation for Training.

-World Bank. (2021, April 24). World Bank database. Retrieved from <https://www.worldbank.org>

-National Institute of Statistics. (2020). Annual reports on employment and unemployment. National Institute of Statistics.

-National Employment and Independent Work Agency. (2016). Annual report on employment and agency activities. Ministry of Vocational Training and Employment.

-National Employment and Independent Work Agency. (2017). Annual report on employment and agency activities. Ministry of Vocational Training and Employment.

-National Employment and Independent Work Agency. (2020). Annual report on employment and agency activities. Ministry of Vocational Training and Employment.

- Bourio, J., & Boudagji, A. (2010). The National Employment Fund in Tunisia: Ambitions and challenges. Tishreen Journal of Economic and Legal Sciences.
- Zaidi, S. (2017). Employment policies in Algeria. In M. Boudiaf (Ed.), Journal of Humanities and Social Sciences, 7(13).
- Arab Monetary Fund. (2008). Unified Arab report 2007. Arab Monetary Fund. Retrieved from <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/annual-report-2007-arabic.pdf>
- Bousnina, A. (2021). Youth unemployment and the employment dilemma in Tunisia. Mediterranean Dialogue, 12(1).
- Ramadan, A. (2020). Youth employment policies in the Maghreb countries: The case of Tunisia and Morocco. Journal of Social and Human Sciences, 21(2), 409-430.
- Daoud, F., & Mubarak, M. (2015). A comparative study on the issue of youth employment among graduates in the Maghreb countries. Algerian Journal of Economics and Management, 50(2).